

يدشنها خادم الحرمين الشريفين اليوم في الجبيل

الأمير سعود بن ثنيان يكشف عن مشروعات صناعية بقيمة 54 مليار ريال



◆ تقرير: 267 مليار ريال إجمالي حجم الاستثمارات في الجبيل وينبع

◆ 80% من صادرات المملكة غير النفطية من الجبيل وينبع.. والسعودة 87%

الجزيرة - حازم الشراوي

افصح صاحب السمو الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان آل سعود رئيس الهيئة الملكية للجبيل عن مشروعات صناعية باستثمارات 5.5 مليار ريال يمشنها اليوم الثلاثاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله)، مشيراً إلى أن هذه المشروعات الصناعية لكل من الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة مرافق وشركة سابك وشركات القطاع الخاص.

وقال الأمير سعود إن هذه الزيارة تأتي استمراراً لتابعة القيادة لكافة الخطط التنموية والأعمال الميدانية التي تشهدها المدينتان الصناعيتان، وهو الأمر الذي مكفنا بعد توفيق الله سبحانه من تحقيق الكثير من المنجزات، ولعل ما نشاهده اليوم من الحفائق والإنجازات التي كانت قبل فترة وجيزة مجرد خطط وطموحات لهو دليل وشاهد على بُعد نظر القيادة الحكيمة.

وأضاف الأمير سعود إن الجميع هنا يترقب بشوق بالغ لقاء الوالد القائد مؤكداً أن ذلك يعد خير دافع وحافز لجميع العاملين في مدينة الجبيل الصناعية نحو الإسراع في تنفيذ الخطط الاقتصادية والتنموية التي يتبناها ويتابعها خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين وسمو النائب الثاني - يحفظهم الله - لافتتاً في الوقت ذاته إلى أن التاريخ سيسجل هذه اللحظات في تاريخ الصناعة باعتبارها أرقماً كبيرة لمشروعات عملاقة ستعود بالخير الوفير على الوطن الغالي.

نشأة الهيئة الملكية

وكان قد تم إنشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع بموجب مرسوم ملكي في 21 سبتمبر من عام 1975 كجهاز له استقلالته مالياً وإدارياً تدار عجلته من قبل مجلس إدارة يرئس رئيسه مباشرة بمجلس الوزراء، كما تقوم رئاسة الهيئة الملكية ومقرها مدينة الرياض بوضع السياسات ومتابعة تنفيذها من خلال الإدارتين العامتين في كل من مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين.

وقد جاء اختيار مدينتي الجبيل وينبع لإنشاء مدينتين صناعيتين عصريتين لاعتبارات تخطيطية واستراتيجية مهمة أبرزها ما يتميز به موقع الجبيل على ساحل الخليج العربي بقرية من الممرات البحرية الدولية، وقربه في الوقت نفسه من مصادر الطاقة والمواد الخام اللازمة

للصناعات البترولية والبتروكيماوية.

أما مدينة ينبع الصناعية فتتميز بموقعها الاستراتيجي المهم على ساحل البحر الأحمر؛ نظراً لقربها من قناة السويس و دول شمال إفريقيا وأوروبا.

كما أنها تقع بين إفريقيا والشرق الأقصى، وتمثل نقطة النهاية الغربية لخطوط أنابيب الزيت الخام وسوائل الغاز الطبيعي التي تمتد من شرق المملكة لمسافة 1800 كيلومتر تقريباً، حيث يتم تصدير جزء من الزيت الخام إلى الأسواق العالمية ويستخدم الجزء الآخر بالإضافة إلى سوائل الغاز الطبيعي وقوبا وخامات تغذية (لقيم) للصناعات البترولية والبتروكيماوية في ينبع.

كما أن حاجة الصناعات الأساسية البترولية والبتروكيماوية إلى كميات هائلة من مياه التبريد كانت من أهم أسباب اختيار موقعين ساحليين لاستخدام مياه البحر غير المحلاة لأغراض التبريد الصناعي.

أهدافها

1- دعم القاعدة الصناعية في المملكة من خلال تصميم وإنشاء وتطوير مناطق صناعية جديدة وتوفير واستغلال التجهيزات الأساسية اللازمة لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين واستشرف المستقبل. ومن سياسات تحقيق الهدف الأول:

- إنشاء واستكمال وتطوير التجهيزات الأساسية اللازمة للمناطق الصناعية والسكنية لمواكبة متطلبات النمو الصناعي والعمراني والخدمي المواتب له.

- دعم الاستثمارات الصناعية القائمة مثل استخدام الحروات الطبيعية خاصة الغاز والمواد المنتجة محلياً في الصناعات الجديدة.

- توحيد المواصفات الفنية في المشاريع المتماثلة لتخفيض التكاليف الإنشائية لتسهيل عمليات التشغيل والصيانة.

- وضع الخطط المستقبلية والدراسات الاستشرافية لتنمية القاعدة الصناعية بالمدينتين.

- تطبيق معايير الدراسات القيمة.

8- تشغيل وصيانة التجهيزات والمرافق في المدينتين الصناعيتين والاهتمام ببرامج الإحلال والحفاظ عليها. ومن سياسات تحقيق الهدف الثاني:

- تشغيل وصيانة المرافق

والتجهيزات الأساسية والمنشآت الهندسية التي قامت بها الهيئة الملكية في كل من مدينتي الجبيل وينبع.

- تطوير برامج التشغيل والصيانة والتركيز على أهمية الصيانة الوقائية لجميع المرافق العامة والتجهيزات وتوفير برامج التوعية للموظفين والمواطنين فيما يتعلق بالسلامة والحفاظ على المعدات والمرافق العامة.

- الأخذ بعوامل التكلفة التشغيلية عند إعداد وترسية العقود مثل التشغيل والصيانة الوقائية وتوفير قطع الغيار.

- الاهتمام ببرامج الإحلال والتجديد للتجهيزات والمرافق وحماية المنشآت من التآكل لإطالة عمرها الافتراضي.

8- إيجاد بيئة تنافسية قادرة على جذب الاستثمارات للمدينتين الصناعيتين. ومن سياسات تحقيق الهدف الثالث:

- تحسين الوضع التنافسي للصناعات القائمة في المدينتين الصناعيتين.

- وضع الأنظمة والحوافز اللازمة لتشجيع قيام بيئة تنافسية.

- إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق المنافسة الاقتصادية الكاملة.

- دراسة وتقديم أسعار الغاز والمنافع فيما يخص الصناعات في المدينتين وبحق استراتيجية الدولة ووضعها التنافسي بين دول العالم.

4- استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتسويق الفرص الاستثمارية. ومن سياسات تحقيق الهدف الرابع:

- تقديم الحوافز اللازمة لتشجيع النشاطات الاستثمارية للاستغلال الأمثل للفرص المتوافرة في المدينتين في شتى المجالات الصناعية والتجارية والسكنية وخدمات الصيانة والتشغيل والسياحة.

- إعداد ونشر الدراسات الأولية عن فرص الاستثمار الصناعي والتجاري والخدمي في المدينتين الصناعيتين لاستقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة الأعلى.

- تطوير وتسهيل الإجراءات والمعايير المتبعة في اختيار الصناعات المختلفة وتذليل شروط قبول المستثمرين.

- التعريف بالمدينتين الصناعيتين والفرص الاستثمارية المتوافرة فيهما عن طريق الوسائل الإعلامية الحديثة.

- المشاركة في المؤتمرات والندوات والمعارض وغيرها وفي فعاليات ترويج الاستثمار.

- تفعيل مكتب الخدمة الشاملة

لاستمرار الهيئة الملكية في القيام بدورها المتميز في تقديم الخدمات الكاملة للصناعات.

5- تنمية القوى العاملة الوطنية والعمل على إحلالها محل الأجنبية في كافة المجالات. ومن سياسات تحقيق الهدف الخامس:

- استقطاب الكوادر الوطنية المتخصصة في إدارة وتشغيل وصيانة التجهيزات والخدمات التي تقدمها الهيئة الملكية.

- رفع الكفاءة الإدارية والفنية للقوى العاملة السعودية عن طريق عقد الحلقات الدراسية والابتعاث للدراسة والتدريب.

- حث القطاع الخاص على الإسهام في تطوير المهارات الفنية والإدارية للقوى العاملة الوطنية.

- إعداد الدراسات عن المعوقات الفنية والاجتماعية لبرامج السعودية والقترح الحلول المناسبة لها.

- العمل على مواصلة مخرجات التعليم والتدريب في الكليتين الصناعيتين والمعاهد التخصصية لتواكب متطلبات سوق العمل.

6- تحسين المستوى المعيشي والصحي والثقافي والاجتماعي بالمدينتين الصناعيتين. ومن سياسات تحقيق الهدف السادس:

- تقديم الرعاية الصحية بما يتواءم مع البيئة الصناعية والنمو المطرد لسكان المدينتين الصناعيتين وتحسينها.

- توفير البرامج غير الأكاديمية للسكان (مثل خدمات برامج التوعية العامة والعناية الصحية وبرامج الحركة المرورية والسلامة).

- دعم المؤسسات الدينية في المدينتين الصناعيتين بشكل فعال، وذلك عن طريق توفير والمرافق والخدمات والبرامج الدينية.

- تطوير وتحسين الفرص والبرامج التعليمية الشاملة بمرافق التعليم.

- تطوير وتنفيذ البرامج لتحسين الحياة العامة عن طريق توفير وسائل الراحة الاجتماعية كالمكتبات والمتنزهات والملاعب الرياضية ومناطق الترفيه والشواطئ المطورة.

- تشجيع السياحة الداخلية.

- دعم الجمعيات التعاونية والمؤسسات الخيرية للقيام بالمشاريع الاجتماعية.

7- المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها وتنميتها. ومن سياسات تحقيق الهدف السابع:

- جازتا الحريري لأفضل منظومة صيانة للهيئات الحكومية في الدول العربية وأفضل منظومة تشغيل للهيئات الحكومية لعام 2008م التي يمنحها المعهد العربي للتشغيل والصيانة.

الجبيل 2 وينبع 2:

في شهر شعبان من عام 1428هـ أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز، عندما كان ولياً للعهد آنذاك، موافقته الكريمة ومباركته لانطلاق الجبيل (2) وينبع (2)، خلال ترؤسه - حفظه الله - لمجلس إدارة الهيئة الملكية بمقر الهيئة الملكية بمدينة الجبيل الصناعية، وذلك بعد أن تم استنفاد جميع الأراضي المطورة في منطقة الجبيل 1 من قبل المستثمرين؛ الأمر الذي دعا الهيئة الملكية إلى تكليف إحدى الشركات المتخصصة بإجراء دراسة ميدانية لاختيار أفضل البدائل لعملية التوسع، وقد أوصت تلك الدراسة بإنشاء منطقتي الجبيل 2

وينبع 2، وفي شهر ذي القعدة عام 1428هـ وضع خادم الحرمين الشريفين حجر الأساس للجبيل 2، وفي العام الذي يليه 1426هـ وضع - حفظه الله - حجر الأساس لبنينبع 2، وقد استمرت هذه الزيارات لدفع عجلة المدينتين الصناعيتين حتى تحققت تلك الأهداف التي من أجلها انشئت علي الصعيدين الصناعي والبشري.

الجبيل 2 وينبع 2، في أرقام

هما منطقتان صناعيتان جديدتان في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين.. اقررت فكرتهما بعد الطلح الكبير من قبل المستثمرين علي الصناعات.

مساحة الجبيل 2 (88) كم2، تتم علي ثلاث مراحل، تنتهي أعمال تطوير المرحلة الأولى هذا العام 2009م، في حين تنتهي أعمال التطوير للمرحلتين خلال عام 2012م، ويقدر حجم الاستثمارات التي ستوطن فيها بـ (850) مليار ريال.

ينبع 2 تبلغ مساحتها (66) كم2، تتم علي مرحلتين، تنتهي أعمال تطوير المرحلة الأولى عام 2012م، في حين تنتهي المرحلة الثانية في عام 2020م، وحجم الاستثمارات التي ستوطن فيها يقدر بـ (115) مليار ريال.

المدينتان ستوفران أكثر من (100) ألف وظيفة مباشرة.

الهيئة الملكية في المدينتين (87) مليار ريال.

- الحجم الإجمالي لاستثمارات القطاع الخاص في المدينتين (867) مليار ريال.

- عدد الصناعات الأساسية في الجبيل وينبع (50).

- عدد الصناعات الثانوية في الجبيل وينبع (68).

- عدد الصناعات المساندة في الجبيل وينبع (297).

- حجم صادرات ميناءي الملك فهد الصناعيين في الجبيل وينبع (68,16) مليون طن سنوياً.

- حجم واردات ميناءي الملك فهد الصناعيين في الجبيل وينبع (8,85) مليون طن سنوياً.

- تشكل منتجات الجبيل وينبع (80%) من صادرات المملكة غير النفطية.

- تبلغ نسبة العمالة بين موظفي الهيئة الملكية في المدينتين نحو (87%).

المكانة العالمية

استطاعت المملكة ان تكتسب للعالم اجمع قدرتها علي مواجهة التحدي وتحقيق ما يشبه المعجزة؛ إذ نجحت الهيئة الملكية للجبيل وينبع في توفير بنية وبيئة استثمارية جذابة جعلت من مدينتي الجبيل وينبع قاعدة صناعية واقتصادية راسخة اكسبت المدينتين شهرة ومكانة عالمية جعلتهما في مصاف المدن الصناعية الكبرى بل وتمتاز عنها بعناصر الجذب السياحي والاستثماري، وقد اكدت علي ذلك موسوعة جينيس للأرقام القياسية حينما وصفت مشروع الهيئة الملكية بأنه أكبر مشروع هندسي بالعالم ولاسيما ان ثمة آراء استبعدت ان تقوم دولة شرق اوسطية ذات كثافة سكانية متواضعة وتقلصها الخبرة العملية والصناعية بالدخول في عالم البتروكيماويات.

وعليه حصلت الهيئة الملكية علي العديد من الجوائز التي تعكس مكانتها العالمية، منها:

- جائزة ساكواو الدولية لحماية البيئة من الأمم المتحدة.

- جائزة المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية.

- جائزة أفضل مدينة جانبية للاستثمار في الشرق الأوسط للجبيل الصناعية من الفايانانشل تايمز.

- جائزة بلدان في طور الازدهار لمدينة ينبع الصناعية في مجالات العمارة والتشجير وحماية البيئة والتخطيط للمستقبل.

- التأكد من تطبيق الصناعات القائمة والمستقبلية المعايير البيئية المعتمدة.

- استخدام وسائل التقنية الحديثة في مجال المحافظة علي البيئة والحياة الفطرية.

- مراقبة وتحسين أنظمة التخلص من النفايات بأنواعها.

- إعداد الدراسات الكفيلة بتطوير المعايير البيئية والتقنيات وتحديث المعايير والأنظمة بما يخدم حماية البيئة.

- المشاركة في الندوات ذات العلاقة بشكل مستمر والاستفادة من خبرات الجهات والمعاهد المتخصصة. 8- تأمين حماية المنشآت بالمدينتين الصناعيتين من خلال أنظمة وإجراءات رقابية متقدمة، ومن سياسات تحقيق الهدف الدائم: - إنشاء وتطوير النظام الآلي للمراقبة والتحكم والسيطرة لجميع المرافق الحيوية بالمدينتين الصناعيتين.

- تحديث أنظمة شبكة الدوائر التلفزيونية المغلقة في بعض المنشآت وربطها بغرف العمليات ومراكز الاتصالات في المنشأة نفسها. - تركيب أنظمة إنارة مكلفة للمرافق.

- تطبيق برامج الاستعدادات للطوارئ مثل (خضط الإخلاء ووسائل التحذير ونقاط مصابى المعلومات) والتنسيق مع الجهات المختصة في ذلك.

الإدارة الشاملة

لقد حظيت الهيئة الملكية باهتمام القيادة ودعمها منذ اللحظات الأولى لإنشائها وليس ابل علي ذلك من تشرافها بترؤس خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - طيب الله ثراه - مجلس إدارتها ومتابعته لكل تفاصيل أعمالها ميدانية؛ الأمر الذي مكّنها من تخطي الكثير من الصعاب التي واجهت مسيرتها.

ولعل الرؤية المسبقة في الاستقلال المالي والإداري الذي منح للهيئة الملكية للجبيل وينبع يترجم مفهوم الإدارة الشاملة الذي ميزها وكان سر نجاحها.. وهذا المفهوم متمثل في (التخطيط الشامل - التجهيزات الأساسية - التشغيل والصيانة - تشجيع الاستثمار - الأمن والسلامة - الصحة - خدمة المجتمع - التعليم وتأهيل القوى العاملة - حماية البيئة).

الأرقام والمدلولات

- الحجم الإجمالي لاستثمارات